□ الحاجز المائي في سيلة بلة بمحافظة لحج .

□ أعمال مقاومة الانجراف بوادي يبعث – ساحل حضرموت .

مشروع التنمية الريفية في المحافظات الجنوبية والشرقية

نجاح متواصل في مشاريع البنى التحتية والحد من الفقر

يقوم مشروع التنمية الريفية في المحافظات الجنوبية بدور فاعل للاسهام في بناء قواعد النظام الاقتصادي الفاعل للمستفيدين في مناطق المشروع وتطوير قدراتهم الذاتية ورفع مستويات الدخل لديهم في إطار محاور استراتيجية الحد من الفقر.

وضمن أهداف المشروع فإن له مساهمات عديدة في مجال استصلاح الأراضي للري بالمياه الجوفية والري بالسيول وأعمال مقاومة الانجراف، ليس ذلك فحسب بل له أيضاً مساهمات أخرى في مجال التعليم والصحة ومياه الشرب والكهرباء والطرق الريفية وغيرها من المشروعات التي تعود بالنفع على أهالي ومناطق عمله في محافظات لحج وأبين وشبوة وحضرموت الساحل والوادي.

وفي هذا الاتجاه فقد حقق المشروع نجاحات كبيرة وساهم بشكل ملحوظ في النهوض بالعملية التنموية وإيجاد بنية تحتية قوية للمشروعات التي عمل أو ساهم في إيجادها في كل المحافظات المذكورة آنفاً، ولمزيد من تسليط الضوء على المشروع التقيت الأخ المهندس محمد عيدروس علي - مدير عام المشروع الذي تحدث في البداية عن نشأة المشروع وأهدافه فقال:

□ محمد عيدروس علي.

لقاء / عوض بافطيم

– جاء المشروع نتيجة للظروف التي تبلورت في المحافظات الجنوبية بعد قيام الوحدة المباركة وبالأخص إعادة الأراضي المؤممة للملاك مما ترك حوالي (٢٣) ألف عائلة بدون أراضي حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٦٥) لعام ١٩٩١م الذي نص على إعادة الأراضي وتعويض المنتفعين بأراض صالحة للزراعة بواقع (٥) فدانات لكل فلاح .ولكن بسبب شحة المياه الجوفية والتكاليف العالية لأستصلاح الأراضي فقد أصبح المشروع مشروعاً للتنمية الريفية وليس للتعويض من خلال إدخال مكونات أخرى غير تطوير الأراضي.

ويعمل المشروع في محافظات لحج وأبين (ويشرف عليهما مكتب المشروع الواقع في عدن) ومحافظة شبوه (مكتب عتق) وساحل حضرموت (مكتب المكلا) ووادي حضرموت فتشرف عليه الإدارة العامة للمشروع في سيئون.

ويتلخص الهدف الرئيسي للمشروع في المساعدة في بناء قواعد النظام الاقتصادي الفاعل للمستفيدين في مناطق المشروع وتطوير قدراتهم الذاتية ورفع مستويات الدخل لديهم ضمن محاور استراتيجية الحد من الفقر التالية:-

أولاً: التنمية الاقتصادية:

– من خلال تحقيق النمو الاقتصادي وخاصة في القطاعات التي تخلق أكبر قدر ممكن من فرص العمل، ويشمل ذلك الزراعة والأسماك.

ثانياً: تنمية الموارد البشرية:

من خلال تنمية المعارف والمهارات وتحسين الخدمات الاجتماعية وخلق فرص العمل.

ثالثاً: دعم التنمية الاجتماعية وتطوير البنية التحتية:

من خلال دعم وتطوير العمل في مجال توفير الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، توفير المياه والكهرباء، والطرق الريفية) وتحسين البنية التحتية ككل.

وتبلغ تكلفة المشروع قرابة ٣٨,٧ مليون دولار وتمول بقرض من كل من البنك الدولي (٢٠,٧مليون دولار) وصندوق «ايفاد» «١١,٣ مليون دولار» والحكومة والمستفيدين «٦,٧ مليون دولار».

وقد أعيدت هيكلة المشروع مرتين أولاهما في نوفمبر ٢٠٠١م والثانية في يونيو لعام ٢٠٠٢م لتستوعب التقليص في مكون الأراضي بسبب المشاكل القانونية والفنية والاجتماعية التي واجهت هذا المكون إلى جانب دعم الدور الجديد للمجالس المحلية في التنمية في مناطق المشروع. وتم إضافة مكونات بديلة مثل تطوير الري السيلي ومقارمة انجراف وحماية القرى من السيول، والطرق الريفية.كما تم إلغاء وظيفة خبير دولي ووظائف محلية وإغلاق مكاتب فرعية للمشروع .وحالياً يعمل المشروع في مناطق عمله الأربع: لحج ،أبين، شبوة، وحضرموت بعدد ٤٧موظفاً بينهم خبير دولي واحد للري وعدد ١١ سيارة فقط.

إنجازات المشروع

– وعن انجازات المشروع ضمن محاور استراتيجية الحد من الفقر قال: ينفذ المشروع أعماله بالتنسيق مع الوزارات القطاعية وإداراتها المختصة وضمن الاستراتيجيات الوطنية: مثل إدارة الثروة الحيوانية، وزارة الثروة السمكية،ووزارة التدريب المهني.

أولاً : محور التنمية الاقتصادية:

١- تطوير الاراضي:

تم تطوير ١,٠٠٠ فدان من الأراضي في مواقع هيّن وبروج والسويري من وادي حضرموت. وفي المواقع الثلاثة تم حفر الآبار وتوفير وحدات الضخ وبناء بيوت المضخات ومسح حوالي ٨٠٠ فدان وتشييد ٢٠,٢كم من شبكة الري بالأنابيب البلاستيكية وأكثر من ١٠ كم من الطرق الزراعية. وبلغ إجمالي عدد الآبار التي حفرها المشروع ٣٢ بئرا منها ١٧ في المواقع الثلاثة المذكورة والبقية (١٥بئرا) في مواقع أخرى في حضرموت وأبين ولحج ،وقد سلمت إلى المستفيدين لتشغيلها . وبلغت التكاليف في هذا المكون حوالي٢,٠ مليون دولار. وقد وزعت على المزارعين الفقراء الذين أعادوا الأراضي لملاكها.

٢- أعمال تطوير الري بالسيول:

استلمت قوائم وتصاميم هذه الأعمال من مشروع الحفاظ وعلى ضوئها قام مشروع التنمية بإعادة تشييد كل من قناة جربان في وادي بيحان، والسد التحويلي في اسفل وادي مربون والسد التحويلي لقناتي المتنة وحرملة والسد التحلويلي لقناتي زهوان وآل الجنيد. ويجري تشييد السد التحويلي لقناتي أمصلب والنقوب في وادي ضري، كما قام المشروع بترميم وصيانة كل من السدين التحويليين : سد باتيس في ميفع حجر من ساحل حضرموت وسد فؤاد في أحور من محافظة أبين.وقد تراوحت أطوال السدود التحويلية من ٢٠ متراً إلى ١٧٧ متراً وعدد بوابات الري من ١إلى ٦ في كل سد تحويلي، كما تم إعادة تشييد القنوات وحمايتها بأشباك الجابيون بأطوال بلغ مجموعها ٦,٣كم وقد بلغت تكلفة الاعمال حوالي ٣,٣٦ مليون دولار ويستفيد منها ١٤,٤٠٠ نسمة وتبلغ المساحة المروية حوالي ٨,٤٠٠ فدان .

٣- مقاومة الانجراف وحماية ضفاف الوديان:

هذه الأعمال نفذها المشروع اعتمادا على مقترحات من المجالس المحلية.وقد تقدمت المجالس المحلية بالمحافظات والمديريات التي يعمل فيها المشروع بمقترحات عديدة .ومن تلك المقترحات الالتزام بالعديد من تلك الأعمال بعضها استكمل وبعضها جارٍ تنفيذه والبعض الآخر تم التعاقد لتنفيذه.

وقد بلغ حجم تلك الاعمال قرابة ١٢٠ألف متر مربع من اشباك الجابيون وبلغت تكاليفها حوالي ٣,٧ مليون دولار. كما سيستفيد منها حوالي ١٣,٧٠٠ فدانا والعديد من القرى والمنشآت والبنية التحتية والزراعية ، إلى جانب ٥٧,٠٠٠ نسمة.

٤- دعم مجتمعات الصيادين:

يقوم المشروع بالترتيب مع وزارة الثروة السمكية بتوريد ٢٠٠ قارب التي تتراوح أطوالها ما بين ١٠,٨ إلى ١١,٤ متر إضافة إلى ٣ عباري يتجاوز طول الواحدة منها ١٩ متراً .وستسلم إلى الصيادين المستحقين في عدد من الجمعيات السمكية في مناطق المشروع . و تكلفة هذه الأعمال ٥٠٠ ألف دولار.

٥- المعدات الأرصادية المائية:

لقد تم استلام أربع مجموعات لمعدات أرصادية مائية قيمتها ٣٥٠,٠٠٠$ حيث إن الكميات الرئيسية خاصة بوادي حضرموت لذا تم تسليمها لمشروع تطوير وادي حضرموت الزراعي والذي بدورة يقوم باستخدامها في مجالات رصد الأمطار وقياسات المياه الجوفية.

كما قام المشروع بتسليم حصص باقي المشروع إلى إدارة أو مكاتب الزراعة بتلك المناطق.

٦- برنامج التوعية البيئية:

يتركز برنامج المشروع على تحسين الموارد الطبيعية المتجددة من خلال الأعمال التالية:

(١) دعم قطاع إنتاج العسل من خلال دعم مركز نحل العسل التابع لجامعة حضرموت ليوسع خدماته إلى هذا القطاع المهم من خلال تجهيزه بالمعدات بقيمة ٣٠ ألف دولار ، عقد ورشة تشريعات تنظيم أعمال النحالة اليمنية وتمويل إنتاج عجينة لتغذية نحل العسل من مسحوق قرون شجرة المسكيت (السيسبان)، كذلك قام المشروع بتدريب النحالين المبتدئين و تدريب المبرزين منهم كمرشدين .

(٢) القيام بتجربة تهشيم قرون شجرة المسكيت (السيسبان)prospis guliflora وتغذية الماعز عليها وكيفية السيطرة على انتشارها.

(٣) التوعية بشجرة السدر (العلب) ومدى أهميتها ومنافعها.

(٤) الترويج لزراعة شجرة المشط (ليس بها شوك) في وادي حضرموت وتوريد قرابة ١٠٠٠ غرسة منها من مشتل مكتب الزراعة والري في شبوة وغرست في مناطق مختلفة من وادي حضرموت . وهذا الشجرة مناسبة للتشجير ولتغذية نحل العسل، ومقاومة للجفاف بشكل كبير.

(٥) الترويج لزراعة محصول الطهف .Erogrostis teff في وادي حضرموت ومديرية ميفعة من محافظة شبوة.

هذا المحصول يمكن أن يصبح أحد وسائل مكافحة سوء التغذية وبالذات للنساء والأطفال بسبب محتواه المميز من الحديد والبوتاسيوم والكالسيوم وبسبب قصر عمره الذي يتراوح ما بين ٤٠ إلى ٥٠ يوماً فقط. وفي مناطق المشروع يزرع بشكل بارز في مديرية ميفعة على مياه السيول ومياه الآبار. حيث قام المشروع بعمل المشاهدات لأفضل موسم للزراعة وكذا اختبار الحصاد الميكانيكي للمحصول.

(٦) التوعية عن الاستفادة من الطاقة الشمسية واستخدامها للطبخ وتحلية المياه، باستخدام الطباخة الشمسية SK14 .وقد شاهدها أكثر من ٣٠٠٠فرد.

(٧) استخدام مياه الوضوء من المساجد في ري الأشجار.

(٨) دعم زراعة أشجار النخيل في وادي حضرموت وشبوة وتقديم آلات الرش وخمس حراثات لجرها لمكافحة حشرة دوباس النخيل في وادي حضرموت وكذلك من خلال التدريب للمزارعين.

(٩) فصل الدمان ومخلفات الأغنام من قمائم المدن وكمرة لاستخدامه كسماد طبيعي في الأراضي الزراعية.

ثانياً: محور تنمية الموارد البشرية:

التحضير للمشاريع المستقبلية

ساعد المشروع تنمية القطاع الزراعي من خلال تمويل التحضير لمشروع الري السيلي ودعم إدارة الري بوزارة الزراعة والري وكذا التحضير لمشروع الحفاظ على الأراضي المرحلة الثانية ومشروع مياه حوض صنعاء، كما ساهم المشروع بمبلغ (٤٤٧,٠٠٠ دولار) في عملية التخلص من المبيدات القديمة في مزرعة سردد،وقد بلغت جملة هذه الأعمال : حوالي٢,٠ مليون دولار.

تدريب المجالس المحلية:

مول المشروع تدريب ما مجموعه ٣٨٥ من قيادات المجالس المحلية في المديريات والمحافظات التي يعمل فيها المشروع ،لمدة أسبوع في عدن والمكلا، وتناول التدريب المواضيع المحدودة إلى جانب التحضير لتدريب ١٦٠٠ عضو آخر.

١- التدريب على المهارات المختلفة:

بلغ إجمالي الذين التحقوا بالتدريب بأنواعه السمكي، الثروة الحيوانية، والتقني ٤,٠٧٢ متدرب أي نسبة ١٠٨٪ من العدد المستهدف ٣٧٨٠ فرداً .ومنهم بلغت نسبة النساء ٣٢٪ والرجال ٦٨٪ .وقد تحصل أكثر من ٥٠٪ منهم على أعمال ثابتة أو مؤقتة.

وتفاصيل التدريب كما يلي:-

١-١ التدريب السمكي

تم تدريب ٥٤٠ متدرباً من العدد المستهدف وقدرة ٨٢٠ فرداً وشمل التدريب المواضيع التالية: الاصطياد التقليدي و١٣١ متدرباً في الاصطياد التقليدي و١٤١ متدربا في الخدمات السمكية مثل تكنولوجيا حفظ الأسماك والميكانيكا البحرية، و٢٨٦ متدرباً في البناء المؤسسي للجمعيات السمكية من خلال تدريب القيادات الإدارية والفنية و المحاسبين للجمعيات السمكية.

١-٢ التدريب البيطري

يتم تدريب المتدربين على المهارات البيطرية المختلفة، مثل التجريع وقص الأظافر والخصي والانتفاخات ورعاية الحيوان وتغذيته، ليصبحوا مرشدين بيطريين من الجنسين.

وقام المشروع لتنفيذ ذلك المكون بالتعاقد مع خبير دولي لفترة عامين بشكل متقطع ثم مع مستشار وطني ومدربين وطنيين وقد زود جميع المتدربين بحقيبة للمعدات البيطرية وكمية صغيرة من الأدوية وقد بلغ عدد المتدربين ٦٤٦ فرداً من العدد المستهدف البالغ (٥٠٠ فرد)، بنسبة ١٢٩٪)،منهم ٢٤ مدربا وطنياً، ٣٥٨مرشداً بيطريا(منهم ٢٧ امرأة)، ٢٣٧ امرأة في الإنتاج الحيواني.

١-٣ التدريب التقني

ويشمل حرفاً متعددة شرط وجود مؤسسات تقوم بالتدريب عليها، وتلقى سوقاً لها.

وقد التحق بهذا التدريب ٢,٨٨٦ فرداً من ٣,٠٠٠فرد مستهدف (٩٦٪) ، تدربوا في أكثر من ثلاثين مهنه مختلفة في: (١) التدريب العملي(بالمعايشة) من خلال إلحاق المتدربين بورش عمل(٢) التدريب النظري في المعاهد المهنية، (٣) إقامة دورات تدريب خاصة بالنساء في مجالات الخياطة والحياكة وصناعة الشباك البحرية والصناعات الغذائية.... الخ

وقد اشتمل هذا النوع على التدريب الزراعي لعدد ٧٤١ فرداً ، من ضمنها التدريب في تربية نحل العسل وانتاج العسل، المانجو، البن، النخيل، وانتاج التمر، وغيرها، كما قام المشروع باقراض حوالي ١٠٠ من المتدربين على سبيل التجربة فقط بمبلغ ٢٢,٠٠٠ ألف دولار .

٢- تفعيل دور المجتمعات وتدريب اعضاء لجان المشروعات

لقد أسهم منسقو المشروع كل في منطقة عمله بتعريف اللجان والمواطنين على طبيعة عمل المشروع اضافة الى تعريف اللجان الاهلية بأن هناك مشاريع اخرى تقوم بتمويل مشاريع اهلية مشابهة وخاصة المشاريع التي ليست في اطار المشروع، كما يقومون بدعوة ممثلي اللجان الاهلية «كلما تيسر ذلك» لحضور اجتماعات فتح المظاريف لمناقصات المشاريع في جلسات لجان البت وذلك ليمكنهم من الاطلاع على طريقة عمل المشروع في ذلك المجال .

ثالثا: دعم التنمية الاجتماعية وتطوير البنية التحتية الريفية:

١- تطوير البنية التحتية «المجتمعات الريفية»:

يهدف هذا المكون الى تطوير المجتمعات الفقيرة في العديد من المديريات التي يعمل فيها المشروع من خلال القيام بعدد من الفعاليات التي ستسهم في تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الريفية، من خلال بناء المشروعات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لها ، وكان مقررا ان يعمل المشروع في ٤٠ مجتمعا فقط ، ولكن بسبب الحاجة الماسة لتلك الاعمال فقد توسع المشروع الى اضعاف ذلك العدد ، وتم لحد الآن تنفيذ ١٥٦ مشروعا اهليا متنوعا في التعليم ومياه الشرب والصحة والري السيلي في الأودية الصغيرة .. الخ ، وستبلغ الالتزامات النهائية حوالي ٢٠٠ مشروعا ستبلغ تكلفتها حوالي ٨ ملايين دولار والمستفيدين منها اكثر من ٢٥٠,٠٠٠ نسمة ، وتتراوح مساهمة المجتمع في هذه الاعمال عينا او نقدا بين ٥٪ الى ٥٠٪ .

٢- تشييد الطرق الريفية الزراعية

تم حتى الآن التعاقد على تنفيذ ١٢ طريقا بلغت تكاليفها ٢,٦٥٠ مليون دولار يجري العمل في خمسة منها كما ان المشروع ضمن قرض صندوق «ايفاد» نفذ ٤ طرق اخرى ، وبلغ عدد المستفيدين من الطرق الريفية التي وقعت عقودها لحد الآن ٦٧,٠٠٠ فرد، وينتظر ان يتجاوز عدد المستفيدين اكثر من ذلك بعد توقيع عقود باقي الطرق .

المستفيدون

● وبالنسبة للمستفيدين من المشروع قال :

كان مخططا ان يستفيد من المشروع حوالي ٢٣,٠٠٠ اسرة فقيرة «حوالي ١٧٠,٠٠٠ نسمة» من المستفيدين من المشروع .. لكن أعداد المستفيدين تزايدت اثناء التنفيذ بسبب ادخال اعمال جديدة كبديل لتخفيض مكون الاراضي مثل :

١) اعمال الري بالسيول التي احيلت الى المشروع من مشروع الحفاظ على الاراضي والمياه الذي اغلق.

٢) اعمال مقاومة الانجراف.

٣) الطرق الريفية .

٤) التوسع في مكون تطوير المجتمعات.

وقد أدت تلك الاعمال الى زيادة أعداد المستفيدين من المشروع حيث من المتوقع ان تبلغ أعداد المستفيدين ما يزيد عن ٤٠٠,٠٠٠ نسمة اي أكثر من ضعفي العدد المخطط .

الاشراف

– واخيرا وحول الاشراف على تنفيذ المشروع قال :

يقوم البنك الدولي والحكومة بدور فاعل في الاشراف على تنفيذ المشروع من خلال البعثات الاشرافية لبعثات البنك الدولي كل ٦ أشهر، ولقاءات لجنة تسيير المشروع وزيارات أعضائها لاعمال المشروع، ومراجعة حسابات المشروع سنويا حيث قد روجعت حسابات ٢٠٠٣م .

□ شق طريق الروضة/سلمون – محافظة شبوة.

تشييد الطرق الريفية الزراعية وتدريب المستفيدين على المهارات البيطرية المختلفة

□ دورات التدريب البيطري.